

أثر النوعية المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ومقارنته بتونس
- دراسة قياسية باستخدام ARDL خلال الفترة (1988-2018) -

The effect of the institutional quality in attracting the foreign direct investment in
Algeria and its comparison to Tunisia
-Econometric study using ARDL during 1988-2018 -

حديدي عابد¹ ، شريط عابد²

¹ المدرسة العليا للتجارة تونس، جامعة منوبة (تونس)، hadidiabed@gmail.com

² جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر) abed.cheriet@univ-tiaret.dz

تاريخ النشر: 2023/12/30

تاريخ القبول: 2023/12/27

تاريخ الاستلام: 2023/05/11

ملخص:

تحرص معظم الدول النامية بما فيها الجزائر و تونس على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتسهيل تدفقاتها باعتبارها أحد أهم مصادر التمويل الخارجي للرفع من معدلات النمو، وتحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة. تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر نوعية المؤسسات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1988-2018) ومقارنتها بأثر مثيلاتها بتونس، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) والاستعانة بالمحددات الاقتصادية، المحددات السياسية والمؤسسية وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تكامل مشترك بين نوعية المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال اختبار الحدود للتكامل المشترك وقيمة F -statistic المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستوى معنوية (1%، 2.5%، 5% و 10%) لمعظم المعادلات و للبلدين، وخلصت إلى وجود تأثير الجودة المؤسسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل لمعظم المؤشرات، وتأثيرها في المدى القصير للبعض فقط.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، نوعية المؤسسات، المؤشرات الدولية، نموذج الانحدار الذاتي.

تصنيف JEL: C22، F21.

Abstract :

Most of the developing states, including Algeria and Tunisia, work to attract the foreign direct investments and facilitate their flows because they are one of the main external funding sources to increase the development rates, improve the economic indices, and achieve the sustainable development. In this context, this study aims at evaluating the effect of the institutions quality in attracting the foreign direct investment in Algeria during 1988-2018 and, then, comparing it to that of Tunisia using the Auto-Regressive Distributed Lags Model ARDL. Besides, the study uses the economic, political, and institutional determinants and some other economic indices. Findings show a cointegration between the institutions quality and the foreign direct investment through the cointegration bounds test. Besides, the value of the calculated F-statistics is more than the supreme critical value at significance levels 1%, 2.5%, 5%, and 10% for most of the equations and the two states. In addition, the institutional quality affects the foreign direct investment in the long-term for most of the indices, and in the short-term for some indices.

Key words: foreign direct investment; institutions quality; international indices; ARDL.

JEL Classification: F21، C22

1. مقدمة:

الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أسرع الأنشطة الاقتصادية نمواً في جميع أنحاء العالم بعد التجارة الخارجية، لما له من أهمية في تمويل الإنتاج والرفع من معدلات النمو ونقل التكنولوجيا وتحسين وضعية ميزان المدفوعات وكل المؤشرات الاقتصادية التي تضمن تحقيق التنمية المستدامة للعديد من البلدان الراغبة في تحسين بيئتها الاستثمارية ومن ثم جاذبيتها من أجل استقطاب أكبر نصيب من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

حيث عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس المصالح الدائمة التي تحقق وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار، وأيضاً يتمتع المستثمر بدرجة عالية من النفوذ في الإدارة وتسيير المؤسسة بعد امتلاكه ما يعادل أو يفوق 10% من الأسهم العادية في مجلس الإدارة، وعندما يصبح المستثمر يملك أقل من 10% من الأسهم العادية في مجلس الإدارة، يسمى هذا بالاستثمار المحفطي. ونظراً لإحصائيات التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر التي أوردتها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نجد بأن الدول المتقدمة تستقطب حجم كبير من هذه التدفقات مقارنة مع الدول النامية وهذا يفسر وجود عوامل ومحددات أخرى تتجاوز الحوافز والامتيازات والضمانات التي تقدمها الدول، ومن أهمها المحددات المؤسسية التي تتركز على وجود مؤسسات ذات نوعية جيدة وفعالة، حيث عرف (D.North,2002) المؤسسات على أنها قواعد اللعبة في مجتمع ما، أو أكثر رسمياً، هي القيود الموضوعية لإنسان والتي تشكل التفاعل البشري، وتخضع لقواعد وقوانين تحدد ذلك التفاعل.

يحتل البعد المؤسسي أهمية كبيرة في الفكر التنموي الاقتصادي، لما للمؤسسات من دور في بناء بيئة مؤسسية، ويشترك في بنائها كل من الجهات الرسمية كالهياكل الحكومية التنفيذية، التشريعية والقضائية في إطار المنظومة القانونية التي ترسم الصلاحيات الرسمية والتسلسلات الهرمية والارتباطات المركزية واللامركزية، مما يسمح ببناء مؤسسات تكون قائمة على أسس ومبادئ قانونية تحدد الخصوصيات للمهام والواجبات والصلاحيات وممارسة القوة والسلطة التي تعكس حقيقة قيام المسؤولية في الدولة والجهات غير الرسمية كالعادات والتقاليد والأعراف، بحيث تسعى لإنشاء إطار يتم فيه التعاون بين الأفراد داخل المجتمع لتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

تحرص معظم الدول النامية بما فيها الجزائر وتونس على تنشيط الاستثمار بشكل عام واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص، وتسهيل تدفقاته باعتباره أحد أهم مصادر التمويل الخارجي وأحد وسائل زيادة وتنويع الإنتاج، وتحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.

على الرغم من ضعف قيمها الرأسمالية، فقد ركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على قطاع المحروقات، وتنوعت في تونس على قطاعات معينة أكثر ربحية، وعليه يعمل كلا البلدين لإحداث سياسات مالية استثمارية، موجهة بصورة متزايدة نحو الاستراتيجيات الإنمائية الجديدة التي يصب مجملها في تحسين المناخ الاستثماري، وتعزيز البيئة الناعمة لتدفقات رؤوس الأموال ومختلف أنواع الاستثمار بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر.

1.1 إشكالية البحث:

من منطلق وجود علاقة سببية بين نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، وقصد الوقوف على قوة التأثير بين المتغيرين الثابت والمستقل ومدى ترابطهما، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية:

"ما هو أثر نوعية المؤسسات على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تونس ؟"

2.1 أسئلة البحث:

و قصد الوقوف على المتغيرات التي تحكم الظاهرة والإجابة على الإشكالية الرئيسية، يمكننا طرح أسئلة فرعية مساعدة للإجابة في الآتي:

- ما قيمة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تونس؟ وما هي وضعية البيئة المؤسساتية ومؤشرات تقييمها في اقتصاد البلدين محل الدراسة؟
- هل نوعية المؤسسات لها تأثير مباشر على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وماهي التفسيرات الاقتصادية لذلك؟

3.1 فرضيات البحث:

لكي نجيب على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، نقترح فرضيتين نراها تساهمان في بلورة وتحديد معالم الموضوع والمتمثلة فيما يلي:

- تحسین المناخ الاستثماري في الجزائر و تونس، ملائم لزيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- وجود علاقة سببية تؤكد تأثير نوعية المؤسسات على جاذبية الاستثمار الأجنبي إلى البلدين.

4.1 أهمية البحث: تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على موضوع علاقة نوعية المؤسسات بجاذبية الاستثمار الأجنبي، والذي لم يلق الاهتمام الكافي من قبل الباحثين في دوائرنا البحثية، لذلك تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لما توفره من خلفية نظرية لدراسات سابقة تثري المخزون المعرفي من جهة، والوقوف على بعض المشكلات واقتراح الحلول من جهة أخرى.

5.1 أهداف البحث: تهدف الدراسة الى إبراز دور المؤسسات في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، واستطلاع مدى قدرة نوعية هذه المؤسسات في جاذبيته سواء لدى الاقتصاد الجزائري أو الاقتصاد التونسي، لتكون حافزا لإعطاء بعض المقترحات وفقا للنتائج المتوصل إليها.

6.1 حدود الدراسة: تتمثل الحدود الزمانية في الفترة المقترحة للدراسة (1988-2018) والمشار إليها في عنوان البحث، أما المكانية فاقصرت على الاقتصاديين الجزائري والتونسي بالمقارنة، وفي ما يخص الحدود الموضوعية فقد تمثلت في كثرة وتعدد مصادر المعلومات وتباينها مما جعلنا نعتمد على الإحصائيات والبيانات الرسمية الصادرة عن هيئات حكومية، أما العلمية فقد ركزت الدراسة على متغيرين إثنيين فقط مستقل (المؤسسات) و تابع (الاستثمار الاجنبي المباشر).

7.1 منهجية البحث: اعتماد المنهج الوصفي بهدف الوصول إلى توصيف ومعرفة عناصر مشكلة البحث من جهة، والمنهج التحليلي من خلال حصر ومعرفة المتغيرات وكيفية تأثيرها وتأثرها ببعضها، وتحديد العلاقة التي تربط المتغير المستقل بالمتغير التابع، مع المنهج الإحصائي واعتماد دراسة قياسية للوصول الى نتائج كمية.

8.1 مجتمع وعينة الدراسة: الدراسة بأسلوب المقارنة، اقتصرت على اقتصاد بلدين (الجزائر و تونس)، وبالتالي كل الإحصائيات والبيانات والأرقام والمعلومات ارتبطت بهذين البلدين.

9.1 الدراسات السابقة:

للإلمام المعرفي بدور المؤسسات في تحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من الضروري ربط الأطر التي تتناول محددات الاستثمار الأجنبي بتلك التي تتناول آثار المؤسسات على الأنشطة الاقتصادية بشكل عام وعلى حوافز الاستثمار بشكل خاص، وإحدى طرق القيام بذلك هي التعاون مع نموذج الانتقائي لـ Dunning أو نموذج (OLI) مع وجهات نظر North حول تأثيرات المؤسسات على الاستثمار والأنشطة الاقتصادية.

-دراسة Carril-Caccia Federico and al (2019) حول تقييم تأثير الحكم الرشيد والديمقراطية على الاستثمار

الأجنبي المباشر في البلدان الغنية بالنفط. ولتحقيق هذه الغاية، نقدر تأثير مؤسسات البلدان المضيفة على الاستثمار الأجنبي المباشر، باستخدام معادلة الجاذبية لمجموعة بيانات تغطي 182 دولة خلال الفترة 2003-2012. تؤكد النتائج التي توصل إليها أن الامتثال لحكم القانون، وانعدام الفساد، والاستقرار السياسي والديمقراطية يمكن أن يعزز روابط الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة من خلال الهامش الواسع. لا يمكن أن تستبعد نتائجنا "لعنة النفط"، مما يعني أن منتجي النفط يجتذبون عدداً أقل من مشاريع الحقول الخضراء الجديدة مقارنة ببلدان مماثلة بدون نفط. على عكس الدراسات الأخرى، تظهر أن تأثير المؤسسات لا يقوضه بالضرورة وجود الموارد الطبيعية.

-دراسة Samina Sabir and al (2019) تبحث هذه الدراسة في تأثير الجودة المؤسسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) باستخدام بيانات الفريق في البلدان المنخفضة الدخل والمنخفضة والمتوسطة والعليا وذات الدخل المرتفع لفترة العينة 1996-2016 باستخدام طريقة اللحظات المعممة للنظام (GMM). تؤكد النتائج العملية أن الجودة المؤسسية لها تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في كل مجموعة من البلدان. إن حجم معاملات التحكم في الفساد، وفعالية الحكومة، والاستقرار السياسي، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، و الصوت والمساءلة عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل أكبر في البلدان المتقدمة منه في البلدان النامية. وتم الاستنتاج أن الجودة المؤسسية هي عامل محدد أكثر أهمية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة منه في البلدان النامية.

-دراسة Abdullah A. Alfalih and Tarek B.Hadj (2020) حول الآثار غير المتكافئة للاستثمار الأجنبي المباشر على التوظيف في دولة منتجة للنفط مثل السعودية. حيث تم تطبيق طريقة التأخر الموزع غير الخطي (NARDL) خلال الفترة (1984-2015). تظهر نتائج (NARDL) أن التغييرات الإيجابية في الاستثمار الأجنبي المباشر لا تؤثر على المدى القصير على التوظيف وتؤثر سلباً على المدى الطويل. علاوة على ذلك، تُظهر التغييرات السلبية في الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً سلبياً في المدى الطويل والقصير على خلق فرص العمل. و تظهر النتائج أيضاً أن رأس المال البشري له تأثير إيجابي على تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على التوظيف على المدى الطويل، كما يفعل القانون والنظام على المدى القصير، و تشير دراسة أيضاً إلى أن إيجارات النفط لا يمكن أن تعزز التوظيف إلا على المدى القريب، في حين أن تأثيرها على المدى الطويل على خلق الوظائف سلبى.

الاختلاف بين هذه الدراسة وسابقتها: كل الدراسات السابقة الذكر اهتمت بموضوع الأثر المؤسسي على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، وفقا لنماذج قياسية مختلفة. ويظهر الاختلاف بين هذه الدراسة وسابقتها كونها أعطت مقارنة لبلدين مختلفين من حيث هيكلتهما الاقتصادية ومدى تأثير المؤسسات في جذب الاستثمار الاجنبي لكليهما، زيادة على الاختلاف في طريقة التحليل وذلك باستعمال نموذج قياسي مخالف.

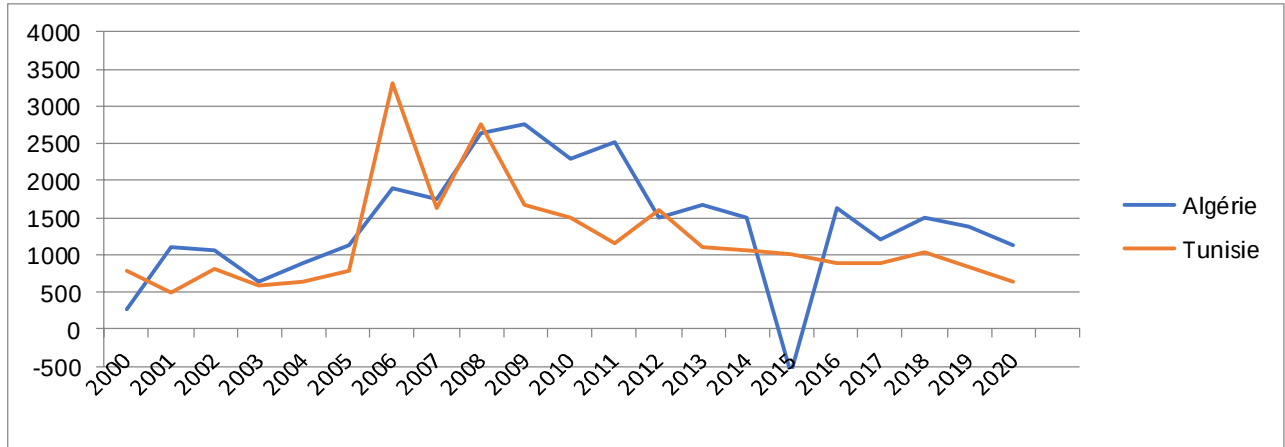
2. صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (ميزان المدفوعات) إلى الجزائر، تونس

الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها أهمية كبيرة لما تلعبه من دور في تحقيق التنمية الاقتصادية لدى الدول النامية بصفة عامة ودول المغرب العربي بصفة خاصة، كان على هذه الأخيرة تسطير مخططات تنموية تهدف إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة، وبالرغم من التعديلات و الإصلاحات التي طرأت على مختلف التشريعات المنظمة للاستثمارات وتوفير المزيد من المزايا والحوافز للمستثمرين إلا أن النتائج لم ترقى للمستوى التي كانت تسعى إليه هذه الدول. سنحاول دراسة حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ومقارنتها بتونس، سعياً منا لمعرفة مدى نجاح أو فشل الجزائر في مجال تشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وترشيده.

تميزت صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول المغرب العربي بالتذبذب وعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى خلال الفترة (2000-2018)، ذلك راجع لاختلاف الظروف الاقتصادية ومناخ الاستثمار فيها. حيث نلاحظ من خلال الشكل (1) أدناه، أن حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى هذه المنطقة كان جد متواضع خلال فترة الدراسة إذ لم يتجاوز 10 ملايين دولار إلا خلال سنتي 2007 و 2008 أي حققت 10152 مليون دولار و 11402 مليون دولار على التوالي.

الشكل 1. مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و تونس للفترة 2000-2020

الوحدة: مليون دولار



Source : UNCTAD (2021). World Investment Report : Investing in sustainable recovery. p. 248

أما بالنظر إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر تزايد ملحوظ حيث ارتفع من 281 مليون دولار عام 2000 إلى 1112 مليون دولار عام 2001، وهو ما يعني ارتفاعا قدره أربع مرات ساهمت فيه بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية و خوصصة مركب الحجار لفائدة شركة ESPAT الهندية.

كما ارتفعت تلك التدفقات لتصل إلى 1880 مليون دولار عام 2006 نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط، وعرفت سنة 2009 تزايداً للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر رغم الأزمة الاقتصادية العالمية 2008، حيث بلغت قيمتها 2750 مليون دولار وتعد أكبر قيمة سجلتها الجزائر خلال الفترة 2000-2018، في حين سجلت استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 581 مليون دولار عام 2015، ما يعني عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية بسبب بطء وتعقد الإجراءات وغياب الرد السريع للمؤسسات المكلفة بالاستثمار، وكذلك إلزام المستثمرين بقاعدة 51/49 في المائة في كل القطاعات وفروع النشاط والتي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب وتفرض على المستثمر الأجنبي البحث عن شركاء محليين للحصول على المشاريع، وأيضاً بتأثر الاقتصاد الجزائري بالصدمة البترولية وانخفاض أسعاره في الأسواق الدولية، ثم سجلت ارتفاعاً خلال الفترة 2016-2018 لتصل إلى حوالي 1507 مليون دولار. هذه الأرقام بطبيعة الحال لا تعكس الحجم الحقيقي للجزائر ولا الإمكانيات التي تتمتع بها من مساحة شاسعة وسوق كبيرة وإمكانيات طبيعية وبشرية كبيرة وغيرها من المحفزات التي تجذب المستثمرين الأجانب.

أما بالنسبة للاستثمارات الواردة إلى تونس تبقى ضعيفة فلم تتعدى 4092 مليون دولار لمدة خمس سنوات (2000-2005). ذلك بالرغم من أن هذا البلد يعتبر أول البلدان المغاربية السباقة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكن سرعان ما فاقت تلك الاستثمارات حاجز المليون دولار أين حققت مستوى الذروة سنة 2006 قدر به 3307 مليون دولار أي بزيادة بنسبة 321 %، نتيجة عمليات الخوصصة التي مست قطاع الاتصالات. إضافة إلى تنازل مؤسسة تونس للاتصالات عن نسبة 34 % من رأسمالها لصالح الشركة (TECOM DIG) الإماراتية، مما ساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إذ وصلت قيمة هذه الصفقة لوحدها 2.3 مليار دولار موزعة على عدة سنوات، وقد فاقت هذه الحصيلة مجموع إيرادات عمليات

الخصوصية التي اعتمدها تونس منذ عام 1987¹. ذلك مقابل 638 مليون دولار سنة 2004 والتي ارتفعت لتصل إلى 784 مليون دولار 2005، نتيجة زيادة بيع المؤسسات التونسية للمستثمرين الأجانب خاصة لقطاع البنوك. كما أن سنة 2008 استقطبت قيمة 2758 مليون دولار أي زيادة بنسبة 70% مقابل 1615 مليون دولار سنة 2007، أي انخفاض بنسبة 51 % نتيجة عملية بيع 60 % من رأس مال البنك التونسي الكويتي بـ 31 مليون دينار نصفها من نصيب تونس، وشراء مجمع ليبي لوحدين سياحيين في منطقة جربة والحمامات بقيمة 131 مليون دينار تونسي، إلى جانب اقتناء 34 % من رأس مال شركة STAR من قبل "Groupama France" باستثمارات بلغت 133 مليون دينار خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2008.

حيث سجلت انخفاض في قيمة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث بلغت 1687 مليون دولار و 1514 مليون دولار خلال سنتي 2009 و 2010 على التوالي، نتيجة أن الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك الأول للاقتصاد التونسي والذي تجرّى معه 75% من مبادلاتها التجارية، وواصلت في انخفاض التدفقات الواردة خلال الفترة (2015-2020)، لتبلغ قيمتها حوالي 881 مليون دولار.

3. مؤشر الحرية الاقتصادية (Index of Economic Freedom)²

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنويا عن كل من معهد Heritage Foundation وصحيفة Wall Street وذلك منذ سنة 1995، كما يهدف إصدار هذا المؤشر إلى تقييم وقياس مدى تجانس السياسات المنتهجة في مختلف الدول مع مؤسساتها المختلفة التي تعني بدعم الحرية الاقتصادية، ويرجع مفهومها إلى حماية الحقوق الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات الحرية الاختياري للاقتصاديين للأفراد وتقرير روح المبادرة والإبداع، كما تعني غياب الإكراه القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات من مستلزمات حماية المصلحة العامة. كما أن مؤشر الحرية الاقتصادية يسهم في إعطاء صورة عامة عن مناخ الاستثمار في البلد، لكونه يأخذ في الاعتبار الجوانب المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية، ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القوانين، وصنفت الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية³، الصادر سنة 2014 عن معهد Heritage Foundation وصحيفة Wall Street في المرتبة الدول العشرين الأكثر تدهورا في مجال الحرية الاقتصادية. نلاحظ من خلال الجدول (1) أن الجزائر تتميز بجزية اقتصادية ضعيفة مقارنتا بتونس طيلة السنوات الدراسة، إذ أن قيمة المؤشر تراوحت ما بين 50-59.9، وقد تراجعت سنة 2015 إلى أقل من 50 أي بلغت قيمتها 48.9 ما يعني انغلاق أكثر، ثم ارتفعت في سنة 2016 لتصل إلى 50.1، ثم عادت وانخفضت خلال الفترة (2017-2019) لتصل إلى 46.2 مما أدى إلى انعدام الحرية الاقتصادية في الجزائر، أما بالنسبة لتونس والمغرب فكانت بنسب متقاربة لحدا ما لتصل حوالي 64 خلال فترة دراسة.

¹ - ANIMA, "Guide Investir dans la region MEDA", note et etude N°22, Avril 2007.P.05.

² - تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية من خلال الموقع (تاريخ الاطلاع: 2019/06/02) <https://www.heritage.org/index/ranking>

³ - دليل للمؤشر:

(80-100): حرية اقتصادية كاملة.

(70-79.9): حرية اقتصادية شبه كاملة.

(80-100): حرية اقتصادية كاملة.

(70-79.9): حرية اقتصادية شبه كاملة.

الجدول 1. مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر، تونس خلال الفترة (1996-2019)

السنوات	المؤشر الكلي		الانفاق الحكومي		حرية الأعمال		الحرية التجارية		حرية الاستثمار	
	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس
1996	54.5	63.9	60.7	64.3	70.0	85.0	54.2	35.0	50.0	70.0
1999	57.2	61.1	72.8	62.0	70.0	70.0	54.2	46.6	50.0	70.0
2002	61.0	60.2	71.2	69.3	70.0	73.2	60.0	27.2	70.0	70.0
2005	53.2	55.4	61.8	76.8	70.0	70.0	54.4	30.2	50.0	30.0
2008	56.2	60.1	74.6	77.1	73.6	80.1	68.8	71.8	40.0	30.0
2011	52.4	58.5	62.4	77.6	69.4	80.2	72.8	53.5	20.0	35.0
2014	50.8	57.3	51.0	63.8	66.3	80.7	60.8	61.8	45.0	35.0
2017	46.5	55.7	51.0	73.4	62.1	80.6	63.3	63.8	35.0	35.0
2018	44.7	58.9	45.9	75.5	68.1	81.4	63.5	82.1	25.0	45.0
2019	46.2	55.4	48.7	74.4	61.6	76.7	67.4	71.4	30.0	45.0

Source : <https://www.heritage.org/index/explore.aspx?view=by-region-country-year>

وقد تراجعت الحرية الاقتصادية في الجزائر سنة 2019 بـ 3.9 نقطة مقارنة بسنة 2016، 50.1 من أصل نقطة 100، وأرجع المؤشر الانخفاض الكبير في حرية الاستثمار إلى إدارة الإنفاق العمومي إلى الحد الذي يفوق إدخال تحسينات في التحرر من الفساد حيث بلغت قيمته سنة 2014، 45 مقارنة بسنة 2019 لتصل إلى 30 نقطة، ونفس الشيء بالنسبة لتونس، كما احتلت الجزائر المرتبة 14 من بين 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويبقى رصيدها أقل من المتوسطات الإقليمية والعالمية. وأضاف المصدر ذاته أن الاقتصاد الجزائري يسير في مسار تنازلي في مجال الحرية الاقتصادية مقارنةً بدول المجاورة، واصفا إياه بالمكبوت كما أشار التقرير أن الحكومة الجزائرية أهملت سياسات الحفاظ على الكفاءة التنظيمية والأسواق المفتوحة، حيث أصبح الاقتصاد أكثر اعتمادا على قطاع الطاقة الذي تهمين عليه الدولة، إلى جانب الأنظمة التجارية والاستثمارية التي اعتبرتها مرهقة ومعقدة للمستثمرين.

وعلى صعيد المؤشرات الفرعية الأخرى نجدها جيدة، كمؤشر حرية الأعمال بلغت قيمته سنة 2019، 61.6 نقطة و مؤشر الحرية التجارية في نفس السنة 67.4 نقطة، بينما المؤشرات الأخرى فقد شهدت تراجعا في معظمها وحتى الانفاق الحكومي الذي كان المحرك الرئيسي تراجع بسبب انخفاض اسعار البترول حيث بلغت قيمته سنة 2019، 48.7 نقطة مقارنة بعام 2016، 59.4 نقطة أي انخفاض بـ 10.7. فمن خلال التقارير السابقة حتى آخر تقرير للحرية الاقتصادية لسنة 2019 والذي يشمل 186 دولة، تعتبر الجزائر من الدول المكبوتة اقتصاديا وحريتها ضعيفة جدا ولذلك تحتاج إلى مزيد من التحسينات والإصلاحات مقارنة بتونس.

4. مؤشر التنافسية العالمي

يصدر مؤشر التنافسية العالمي سنويا من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام 1979، وهو يقيس قدرة الاقتصاديات العالمية على الاستمرار في تحقيق معدلات نمو اقتصادية على المدى المتوسط والطويل، وهو بذلك يمثل أداة هامة تساعد متخذي القرارات على تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار، بما يخدم القدرات التنافسية لبلدانهم⁴، وحسب تقرير التنافسية العالمية لسنة 2018، جاءت الجزائر والمغرب أحسن من تونس.

⁴ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية)، الكويت، 2018، ص.ص. 60-62.

الجدول 2. تصنيف الجزائر، تونس ضمن تقرير التنافسية العالمي للفترة (2016-2018)

فرق الأداء		المرتبة حسب تقرير 2018-2017				المرتبة حسب تقرير 2017-2016				المخاور الرئيسية
		النقاط (6-1)		المرتبة (137-1)		النقاط (6-1)		المرتبة (138-1)		
تونس	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس	الجزائر	
0	1	3.9	4.1	95	86	3.9	4.0	95	87	تصنيف التنافسية الإجمالي
-5	6	4.4	4.4	84	82	4.4	4.3	79	88	المتطلبات الأساسية
-2	11	3.8	3.6	80	88	3.8	3.5 3.3	78	99	1- مؤشر المؤسسات
1	7	3.8	3.6	82	93	3.7		83	100	2- مؤشر البنية التحتية
-10	-8	3.9	4.6	109	71	4.2	4.8	99	63	3- مؤشر الاقتصاد الكلي
1	2	6.0	5.8	58	71	5.9	5.7	59	73	4- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي
4	8	3.7	3.7	99	102	3.7	3.6	103	110	معززات الكفاءة
11	4	4.1	4.0	82	92	4.0	3.9	93	96	5- مؤشر التعليم العالي والتدريب
1	4	4.0	3.6	112	129	3.9	3.5	113	133	6- مؤشر كفاءة سوق السلع
-2	-1	3.1	3.3	135	133	3.2	3.2	133	132	7- مؤشر كفاءة سوق العمل
9	7	3.4	3.1	110	125	3.2	2.9	119	132	8- مؤشر تطور الأسواق المالية
-5	10	3.7	3.4	85	98	3.7	3.1	80	108	9- مؤشر الجاهزية التكنولوجية
0	0	3.9	4.8	69	36	3.8	4.7	69	36	10- مؤشر حجم السوق
7	1	3.4	3.1	97	118	3.3	3.1	104	119	عوامل تطور الإبداع و الابتكار
3	(1)	3.7	3.3	98	122	3.6	3.3	101	121	11- مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال
5	8	3.1	2.9	99	104	3.0	2.9	104	112	12- مؤشر الابتكار

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات :

Source : World Economic Forum, (The Global Competitiveness Reports 2016-2017, pp.96-97 and 2017-2018, 2019).

حيث نلاحظ من خلال الجدول (2) أن المغرب احتلت المرتبة 71 سنة 2018 تليها الجزائر في المرتبة 86 سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 التي كانت تحتل فيها المرتبة 87 مسجلة تحسنا على صعيد مؤشر التنافسية العام، ثم تأتي تونس في المرتبة 95 سنة 2018.

و يتضح من خلال الجدول أن الجزائر تعرف تحسنا في المتطلبات الأساسية خاصة فيما يخص حالة الاقتصاد الكلي وحجم السوق مقارنة بتونس، بينما جاءت الجزائر متأخرة في مؤشر معززات الكفاءة خاصة كفاءة أسواق العمل والسلع والمال، وأيضا مؤشر عوامل تطور الإبداع والابتكار عكس تونس الذي تقدم كثيرا في هذا المؤشر، مما يجعل الجزائر بلد ضعيف التنافسية مقارنة بالدول الأخرى وهذا يؤثر على جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر.

5. الدراسة القياسية لأثر نوعية المؤسسات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس

يتمثل الهدف الرئيسي في تحليل أثر نوعية المؤسسات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس، وذلك باستخدام ARDL خلال الفترة (1988-2018).

$LFDI_t = \alpha + \beta_1. GDP + \beta_2. Average + \beta_3. Inflation + \beta_4. Dom_cre + \beta_5. Open + \beta_6. Eco_Growth + \beta_7. Labor + \beta_8. Rule_law + \beta_9. Pol_sta + \beta_{10}. Gov_eff + \beta_{11}. Control_corr + \beta_{12}. Bus_free +$

بالنسبة للجزائر (1) ε_t

$$LFDI_t = \alpha + \beta_1.GDP + \beta_2.Average + \beta_3.Inflation + \beta_4.Dom_cre + \beta_5.Open + \beta_6.Eco_Growth + \beta_7.Pol_sta + \beta_8.Gov_eff + \beta_9.Control_corr + \beta_{10}.Bus_free$$

$$+ \varepsilon_t \dots\dots\dots (2) \text{ بالنسبة لتونس}$$

$$t = 1, 2, \dots, T$$

حيث: t = الفترة الزمنية؛ T = المشاهدات؛

المتغيرات	تعريف بالمتغيرات	المصدر
LFDI	لوغاريتم صافي التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	https://data.worldbank.org/
GDP	نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي	https://unctadstat.unctad.org
AVERAGE	متوسط نصيب الفرد من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	https://unctadstat.unctad.org - https://data.worldbank.org
Inflation	معدل التضخم	https://data.worldbank.org/
Dom-cre	الإيمان المحلي للقطاع الخاص	https://www.theglobaleconomy.com/rankings
Open	تجارة البضائع بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي	https://unctadstat.unctad.org https://www.theglobaleconomy.com/rankings
Eco_Growth Labor	النمو الاقتصادي القوى العاملة	https://data.worldbank.org/
Rule_Law Pol_Sta Voice_acc Gov_Eff Regulatory_Q Control_Corr	سيادة القانون الاستقرار السياسي، إداء الرأي والمساءلة فعالية الحكومة الجودة التنظيمية مكافحة الفساد	https://www.theglobaleconomy.com/rankings www.transparency.org https://www.prsgroup.com/
Bus_free Fiscal_free Tra_free	حرية الأعمال الحرية المالية الحرية التجارية	www.heritage.org/index/ranking https://www.theglobaleconomy.com/rankings

ε_t = حد الخطأ العشوائي أو البواقي؛ α = الحد الثابت؛ β_i = معاملات؛

بالنسبة للمؤشرين مكافحة الفساد والاستقرار السياسي قيمتهما محصورة ما بين 2,5 و -2,5 أي عند 2,5 قوي و عند -2,5 ضعيف.

وبالتالي إستنادا إلى النظرية الاقتصادية وفضلا عن النماذج التجريبية في الدراسات السابقة حول نفس الموضوع (أنظر على سبيل المثال الدراسات التالية: K, Ivan, 1999; Henisz and Williamson, 2004; Bevan Estrin et al. 2004 ; Espen.V2004,; Quan.Li ,Adam.R,2003; Federico Carril-Caccia and al,2019)، فإنه سيتم تقدير المعادلة ، وذلك لقياس أثر نوعية المؤسسات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، تونس، خلال الفترة (1995-2019)

1.5. النتائج التجريبية

قبل إختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج ARDL وعرض نتائجه من المهم إجراء إختبارات إستقرارية السلاسل الزمنية لمعرفة درجة استقرار المتغيرات والذي يسمح لنا بالبدء بتطبيق نموذج ARDL ، لأن النموذج لا يعمل بدقة إذا كان هناك بعض المتغيرات مستقرة في حالة الإختلاف الثاني أي (2)I .

1.1.5. نتائج اختبار جذر الوحدة (الإستقرارية)

يتم تحديد درجة التكامل كل متغير مستخدم في الدراسة باستخدام أكثر الطرق شيوعا واستخداما لغرض اختبار السلاسل الزمنية وتمثلية في: اختبار ADF (Augmented Dickey-Fuller Test)، اختبار PP (Philips-Perron Test)، وقد تم حساب عدد الإبطاء الزمني الأمثل (درجة التأخر) بناء على أصغر قيمة يأخذها معامل Akaike و Schwarz. يتضح من خلال اختبار استقرار متغيرات الدراسة أنها مستقرة من الدرجة I(0) و I(1) وبالتالي فإن هذه النتائج تسمح لنا بتطبيق منهجية (ARDL). حيث تبين نتائج الملحق (1) أن المتغيرات المستقلة (GDP, Average, Inflation, Labor, Rule_law, Voice_acc, Regulatory_q, Control_corr, Bus_free, Fis cal_free, Tra_free) ليست مستقرة عند المستوى بالنسبة للاختبارين عند مستوى معنوية 10%, 5%, 1% لكنها تصبح مستقرة بعد إدخال الفروق الأولى لها، أما (LFDI, Dom_cre, Eco_growth, Pol_sta, Gov_eff) تحتوي على جذر وحدة أي أنها مستقرة عند المستوى (عند مستوى معنوية 10%, 5%, 1%).

2.1.5. اختبار درجة التباطؤ: VAR Lag Order Selection Criteria

نلاحظ من خلال الملحق (2). واعتمادا على نتائج LR, FPE, AIC, SC, HQ أن درجة التباطؤ عند الدرجة الثالثة، أيضا نفس النتائج بالنسبة لتونس

الجدول (3). نموذج ARDL ثلاث معادلات خلال الفترة (1988-2018) للجزائر، تونس

Dependent VARIABLE LFDI	Model 1	Model 2
LFDI (-1)	-0.23 (0.22)	-0.66 (0.003) ***
LFDI (-2)		0.50 (0.00) ***
GDP	2.96 (0.01)**	0.02 (0.70)
GDP (-1)		0.26 (0.004) ***
AVERAGE	-0.01 (0.62)	0.01 (0.02)**
AVERAGE(-1)		0.001 (0.25)
INFLATION	-0.05 (0.30)	-0.11 (0.001)***
INFLATION (-1)		0.07 (0.008)***
DOM-CRE	-0.03 (0.39)	0.05 (0.001)***
DOM-CRE(-1)	0.06 (0.04)**	0.01 (0.02)**
OPEN	0.08 (0.26)	0.004 (0.26)
OPEN(-1)	-0.06 (0.35)	-0.01 (0.26)
ECO-GROWTH	-0.16 (0.31)	0.01 (0.33)
ECO-GROWTH(-1)		0.005 (0.004)***
LABOR	0.23 (0.83)	
LABOR(-1)	1.73 (0.14)	
RULE-LAW	3.47 (0.14)	
RULE-LAW(-1)		
POL-STA	-1.30 (0.49)	-0.38 (0.01)**
POL-STA(-1)	-2.75 (0.10)*	0.94 (0.003)***
GOV-EFF	-0.17 (0.86)	1.39 (0.01)**
GOV-EFF(-1)		-3.04 (0.001)***
REGULATORY-Q		1.47 (0.01)**
REGULATORY-Q(-1)		
CONTROL-CORR	-0.42 (0.62)	-0.50 (0.01)**
CONTROL-CORR(-1)		1.05 (0.001)***
BUS-FREE	7.05 (0.10) *	-0.04 (0.0001)***
BUS-FREE(-1)		-0.01 (0.03)**
R ² =	0.84	0.99

ملاحظة: *** و ** و * تدل هذه الإشارة على دلالة إحصائية عند 1%, 5%, 10%.

3.1.5 اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

التكامل المشترك وفقاً لـ (Pesaran, Shin & Smith, 2001) في نماذج ARDL يركز على اختبار الفرضية التالية بالنسبة للمعادلة (1) الجزائر :

$$\{H_0: C1=C2=C3=C4=C5=C6=C7=C8=C9=C10=C11=C12=C13=C14=C15=C16=C17=C18=0$$

$$\{H_1: C1 \neq C2 \neq C3 \neq C4 \neq C5 \neq C6 \neq C7 \neq C8 \neq C9 \neq C10 \neq C11 \neq C12 \neq C13 \neq C14 \neq C15 \neq C16 \neq C17 \neq C18 \neq 0$$

$$\begin{aligned} LFDI = & C(1)*LFDI(-1) + C(2)*GDP + C(3)*AVERAGE + C(4)*INFLATION + \\ & C(5)*DOM_CRE + C(6)*DOM_CRE(-1) + C(7)*OPEN + C(8)*OPEN(-1) + \\ & C(9)*ECO_GROWTH + C(10)*LABOR + C(11)*LABOR(-1) + C(12)*RULE_LAW + \\ & C(13)*POL_STA + C(14)*POL_STA(-1) + C(15)*GOV_EFF + C(16)*CONTROL_CORR \\ & + C(17)*BUS_FREE + C(18) \end{aligned}$$

يعتمد الاختبار على إحصائية F-statistics، والقرار يكون على النحو التالي: إذا كانت قيمة F-stat أكبر من الحد العلوي

للقيم الحرجة فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت F-stat أقل من الحد الأدنى للقيم

الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بوجود علاقة تكامل مشترك. (Pesaran and al, 2001)

من خلال الجدول 4. نلاحظ أن قيمة F-stat تساوي 8.27 وبالتالي فهي أكبر من الحد العلوي I1 Bound للقيمة الحرجة

عند مختلف درجات معنوية (1%, 2.5%, 5%, 10%) وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

الجدول (4) اختبار حدود ARDL Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	8.272288	10%	1.76	2.77
K	12	5%	1.98	3.04
		2.5%	2.18	3.28
		1%	2.41	3.61

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (EViews.10)

بالنسبة للمعادلة (2) تونس:

$$\{H_0: C1=C2=C3=C4=C5=C6=C7=C8=C9=C10=C11=C12=C13=C14=C15=C16=C17=C18=C19=C20=C21=C22=C23=C24=0$$

$$\{H_1: C1 \neq C2 \neq C3 \neq C4 \neq C5 \neq C6 \neq C7 \neq C8 \neq C9 \neq C10 \neq C11 \neq C12 \neq C13 \neq C14 \neq C15 \neq C16 \neq C17 \neq C18 \neq C19 \neq C20 \neq C21 \neq C22 \neq C23 \neq C24 \neq 0$$

$$\begin{aligned} LFDI = & C(1)*LFDI(-1) + C(2)*LFDI(-2) + C(3)*GDP + C(4)*GDP(-1) + \\ & C(5)*AVERAGE + C(6)*AVERAGE(-1) + C(7)*INFLATION + C(8)*INFLATION(-1) + \\ & C(9)*DOM_CRE + C(10)*DOM_CRE(-1) + C(11)*OPEN + C(12)*OPEN(-1) + \\ & C(13)*ECO_GROWTH + C(14)*ECO_GROWTH(-1) + C(15)*POL_STA + \end{aligned}$$

$$C(16)*POL_STA(-1) + C(17)*GOV_EFF + C(18)*GOV_EFF(-1) + C(19)*REGULATORY_Q + C(20)*CONTROL_CORR + C(21)*CONTROL_CORR(-1) + C(22)*BUS_FREE + C(23)*BUS_FREE(-1) + C(24).....(2)$$

من خلال الملحق (3). نلاحظ أن قيمة F-stat تساوي 40.82 وبالتالي فهي أكبر من الحد العلوي I1 Bound للقيمة الحرجة عند مختلف درجات معنوية (1%, 2.5%, 5%, 10%) وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

4.1.5. تقدير نموذج الأجل الطويل والأجل القصير باستخدام نموذج ARDL للمعادلة (1) الجزائر

بما أن نتائج أكدت على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات عن طريق إختبار F-Bounds Test، فإن ذلك يستلزم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل، يتم تقدير نموذج الأجل الطويل والأجل القصير بواسطة $ARDL(1, 0, 0, 0, 1, 1, 0, 1, 0, 1, 0, 0, 0, 0)$ والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (5) نتائج تقدير نموذج طويل الأجل وقصير الأجل للمعادلة (1)

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	2.404838	0.845004	2.845948	0.0147
AVERAGE	-0.011201	0.021997	-0.509231	0.6198
INFLATION	-0.041357	0.036229	-1.141526	0.2759
DOM_CRE	0.027350	0.019352	1.413299	0.1830
OPEN	0.010951	0.047554	0.230293	0.8217
ECO_GROWTH	-0.130594	0.116250	-1.123392	0.2832
LABOR	1.597036	0.422650	3.778629	0.0026
RULE_LAW	2.816851	1.872936	1.503976	0.1584
POL_STA	-3.287648	1.383282	-2.376701	0.0350
GOV_EFF	-0.141380	0.818455	-0.172740	0.8657
CONTROL_CORR	1.663386	2.237036	0.743567	0.4714
BUS_FREE	0.175331	0.096436	1.818105	0.0941
C	-25.85157	11.39725	-2.268229	0.0426

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (EViews.10)

● تقدير نموذج الأجل الطويل:

من خلال الجدول (5) نلاحظ مايلي:

- قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيمة المتغير المستقل منعقدة فإن القيمة المضافة في نوعية المؤسسات تكون عند حدود -25.8، وهي ذات معنوية (عند مستوى 5%) لأن $(P < 0.1)$.
- إشارة معامل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي موجبة، تدل على وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%، حيث بلغت قيمة المعامل 2.40 وتشير هذه القيمة إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 2.40%.
- إشارة معامل متوسط نصيب الفرد و معامل التضخم سالبة، تدل على وجود علاقة عكسية بين القيمة المضافة و نصيب الفرد و التضخم، وهي غير معنوية.
- إشارة معامل الإئتمان المحلي للقطاع الخاص و معامل تجارة البضائع موجبة، تدل على وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة و الإئتمان المحلي للقطاع الخاص و تجارة البضائع ، وهي غير معنوية.

- إشارة معامل النمو الاقتصادي و معامل فعالية الحكومة سالبة، تدل على وجود علاقة عكسية بين القيمة المضافة و النمو الاقتصادي و فعالية الحكومة ، وهي غير معنوية.
- إشارة معامل القوى العاملة موجبة، تدل على وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة و القوى العاملة ، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوي 1 %، حيث بلغت قيمة المعامل 1.59 وتشير هذه القيمة إلى زيادة القوى العاملة بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1.59 %.
- إشارة الحكم والقانون و الفساد موجبة، تدل على وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة و الحكم والقانون و الفساد ، وهي غير معنوية.
- إشارة معامل الاستقرار السياسي سالبة، تدل على وجود علاقة عكسية بين القيمة المضافة و الاستقرار السياسي، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوي 5 %، حيث بلغت قيمة المعامل 3.2- وتشير هذه القيمة إلى زيادة الاستقرار السياسي بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 3.2 %.
- إشارة حرية الأعمال موجبة، تدل على وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة و حرية الأعمال ، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوي 10 %، حيث بلغت قيمة المعامل 0.17 وتشير هذه القيمة إلى زيادة حرية الأعمال بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.17 %.

5.1.5. تقدير نموذج الأجل الطويل والأجل القصير باستخدام نموذج ARDL للمعادلة (2) تونس

بما أن نتائج أكدت على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات عن طريق اختبار F-Bounds Test، فإن ذلك يستلزم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل، ويتم تقدير نموذج الأجل الطويل والأجل القصير بواسطة $ARDL(1, 0, 0, 0, 1, 1, 0, 1, 0, 1, 0, 0, 0)$ و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 6. نتائج تقدير نموذج طويل الأجل وقصير الأجل:

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.252827	0.064903	3.895447	0.0115
AVERAGE	0.007523	0.001606	4.683348	0.0054
INFLATION	-0.032634	0.016498	-1.978036	0.1048
DOM_CRE	0.064608	0.005853	11.03781	0.0001
OPEN	-0.001342	0.004699	-0.285614	0.7866
ECO_GROWTH	0.054573	0.013157	4.147782	0.0089
POL_STA	0.483360	0.154745	3.123589	0.0261
GOV_EFF	-1.418447	0.390785	-3.629740	0.0151
REGULATORY_Q	1.275751	0.337412	3.780988	0.0129
CONTROL_CORR	0.474015	0.143025	3.314216	0.0211
BUS_FREE	-0.052966	0.007169	-7.388451	0.0007
C	5.746457	0.837791	6.859060	0.0010

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (EViews.10)

تقدير نموذج الأجل الطويل:

من خلال الجدول (6) نلاحظ مايلي:

- إشارة معامل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي موجبة، تدل على وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوي 5 %، حيث بلغت قيمة المعامل 0.25 وتشير هذه القيمة إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

- إلى الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.25 %.
- إشارة معامل متوسط نصيب الفرد من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موجبة، تدل على وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة و متوسط نصيب الفرد من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1 %، حيث بلغت قيمة المعامل 0.007 وتشير هذه القيمة إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي هذه تدفقات بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.007 %.
- إشارة معامل التضخم سالبة، تدل على وجود علاقة عكسية بين القيمة المضافة و التضخم ، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 10 %، حيث بلغت قيمة المعامل -0.03 وتشير هذه القيمة إلى زيادة التضخم بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.03 %.
- إشارة معامل الائتمان المحلي للقطاع الخاص موجبة، تدل على وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة و الائتمان المحلي للقطاع الخاص وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1 %، حيث بلغت قيمة المعامل 0.06 وتشير هذه القيمة إلى زيادة الائتمان المحلي للقطاع الخاص بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.06 %.
- إشارة معامل تجارة البضائع بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي سالبة، تدل على وجود علاقة عكسية بين القيمة المضافة و تجارة البضائع بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وهي غير معنوية.
- إشارة معامل النمو الاقتصادي موجبة، تدل على وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة و النمو الاقتصادي، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1 %، حيث بلغت قيمة المعامل 0.05 وتشير هذه القيمة إلى زيادة النمو الاقتصادي بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.05 %.
- إشارة معامل الاستقرار السياسي موجبة، تدل على وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة و الاستقرار السياسي، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5 %، حيث بلغت قيمة المعامل 0.48 وتشير هذه القيمة إلى زيادة الاستقرار السياسي بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.48 %.
- إشارة معامل فعالية الحكومة سالبة، تدل على وجود علاقة عكسية بين القيمة المضافة وفعالية الحكومة، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5 %، حيث بلغت قيمة المعامل -1.41 وتشير هذه القيمة إلى زيادة فعالية الحكومة بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1.41 %.
- إشارة الجودة التنظيمية موجبة، تدل على وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة و الجودة التنظيمية، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5 %، حيث بلغت قيمة المعامل 1.27 وتشير هذه القيمة إلى الجودة التنظيمية بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1.27 %.
- إشارة مكافحة الفساد موجبة، تدل على وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة و مكافحة الفساد، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5 %، حيث بلغت قيمة المعامل 0.47 وتشير هذه القيمة إلى مكافحة الفساد بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.47 %.
- إشارة حرية الأعمال سالبة، تدل على وجود علاقة عكسية بين القيمة المضافة و حرية الأعمال، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1 %، حيث بلغت قيمة المعامل -0.05 وتشير هذه القيمة إلى زيادة حرية الأعمال بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.05 %.

إشارة معامل إحصائية ECM_{t-1} سالبة، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% وذلك لأن $(P=0.00<0.01)$. ويؤكد هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل حد تصحيح الخطأ في العام السابق $CointEq(-1) = 1.23$ ، ويعني هذا حوالي 123% من إنحراف قيمة القيمة المضافة في السنة السابقة عن قيمة التوازن في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية. ومنه نستنتج أن هناك تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل.

• معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared

بلغت قيمته $Adjusted\ R-squared = 0.8944$ ، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 89.44% يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة، والباقي 10.56% يعود إلى عوامل أخرى أو متغيرات أخرى لم تندرج في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي ε_t .

الجدول (7) نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للمعادلة (1) الجزائر

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LFDI)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 1, 1, 0, 1, 0, 1, 0, 0, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 03/23/20 Time: 13:17				
Sample: 1988 2018				
Included observations: 30				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DOM_CRE)	-0.031237	0.013804	-2.262942	0.0430
D(OPEN)	0.083492	0.026601	3.138742	0.0086
D(LABOR)	0.232690	0.416690	0.558424	0.5868
D(POL_STA)	-1.309930	0.748151	-1.750889	0.1055
CointEq(-1)*	-1.234979	0.079507	-15.53303	0.0000
R-squared	0.908976	Mean dependent var		0.158364
Adjusted R-squared	0.894412	S.D. dependent var		1.713603
S.E. of regression	0.556824	Akaike info criterion		1.817875
Sum squared resid	7.751312	Schwarz criterion		2.051408
Log likelihood	-22.26813	Hannan-Quinn criter.		1.892584
Durbin-Watson stat	2.225109			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (EViews.10)

من خلال الجدول (7) نلاحظ أن إشارة معامل إحصائية ECM_{t-1} سالبة، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% وذلك لأن $(P=0.00<0.01)$. ويؤكد هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل حد تصحيح الخطأ في العام السابق $CointEq(-1) = -1.15$ ، ويعني هذا حوالي 115% من إنحراف قيمة القيمة المضافة في السنة السابقة عن قيمة التوازن في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية. ومنه نستنتج أن هناك تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل.

الجدول (8) نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للمعادلة (2) تونس

ECM Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFDI(-1))	-0.501562	0.020068	-24.99351	0.0000
D(GDP)	0.029050	0.016221	1.790862	0.1333
D(AVERAGE)	0.007237	0.000466	15.53388	0.0000
D(INFLATION)	-0.115746	0.005895	-19.63332	0.0000
D(DOM_CRE)	0.055058	0.001788	30.79215	0.0000
D(OPEN)	0.004196	0.000915	4.586453	0.0059
D(ECO_GROWTH)	0.009767	0.001583	6.171549	0.0016
D(POL_STA)	-0.389793	0.028963	-13.45833	0.0000
D(GOV_EFF)	1.396899	0.124356	11.23305	0.0001
D(CONTROL_CORR)	-0.503910	0.041503	-12.14155	0.0001
D(BUS_FREE)	-0.044945	0.001155	-38.91874	0.0000
CointEq(-1)*	-1.158549	0.027274	-42.47861	0.0000
R-squared	0.998893	Mean dependent var	0.083494	
Adjusted R-squared	0.998176	S.D. dependent var	0.512820	
S.E. of regression	0.021901	Akaike info criterion	-4.511069	
Sum squared resid	0.008154	Schwarz criterion	-3.945291	
Log likelihood	77.41050	Hannan-Quinn criter.	-4.333874	
Durbin-Watson stat	2.631680			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (EViews.10)

معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared

بلغت قيمته $\text{Adjusted R-squared} = 0.9981$ ، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 99.81% يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة، والباقي 0.19 % يعود إلى عوامل أخرى أو متغيرات أخرى لم تندرج في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي ε_t .

7.1.5. الاختبارات التشخيصية للنموذج للمعادلة (1) الجزائر

- اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء

الجدول (9) اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.142273	Prob. F(2,10)	0.3574
Obs*R-squared	5.579075	Prob. Chi-Square(2)	0.0614

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (EViews.10)

من خلال الجدول 9. نلاحظ أن القيمة الاحتمالية $F\text{-stat}$ بلغت 1.14 عند مستوى دلالة 0.35 أكبر من 5% ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

- اختبار تجانس التباين Heteroskedasticity Test ARCH

الجدول (10) اختبار Test ARCH

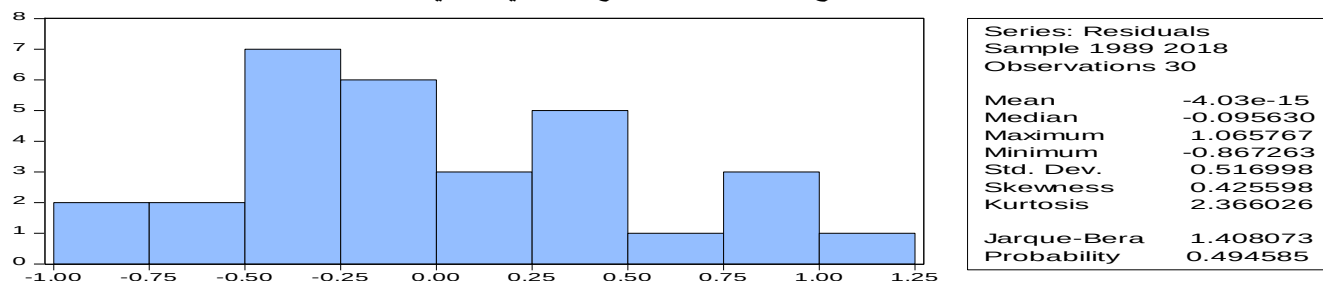
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.736605	Prob. F(2,25)	0.1967
Obs*R-squared	3.415487	Prob. Chi-Square(2)	0.1813

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (EViews.10)

من خلال الجدول 10 يظهر اختبار ARCH أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% ($0.19 > 0.05$) ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين الأخطاء.

• اختبار التوزيع الطبيعي

الشكل (2) نتائج اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي



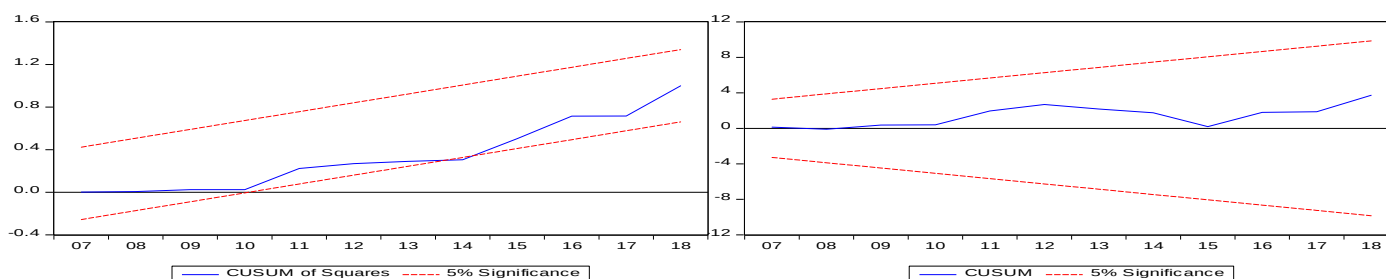
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (EViews.10)

من خلال الشكل 2 نلاحظ أن قيمة اختبار Jarque-Bera تساوي 1.4 باحتمال أكبر من 5% ($P\text{-Value}=0.49 > 0.05$)، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن بواقي تقدير الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار استقرار الهيكل للنموذج

يتضح من خلال اختبارين CUSUM Test و CUSUM of Squares Test أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكلية خلال فترة الدراسة نظراً لوقوع الرسم البياني لاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل (3) اختبار ثبات أو استقرار نموذج



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (EViews.10)

الاختبارات التشخيصية للنموذج للمعادلة (2) تونس

اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء:

اختبار LM Test، من خلال الملحق (4). نلاحظ أن القيمة الاحتمالية F-stat بلغت 2.37 عند مستوى دلالة 0.24 أكبر من 5% ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

إختبار تجانس التباين Heteroskedasticity Test ARCH

من خلال الملحق (5) يظهر اختبار ARCH أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% ($0.06 > 0.05$) ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين الأخطاء.

• اختبار التوزيع الطبيعي

الملحق (6) نلاحظ أن قيمة اختبار Jarque-Bera تساوي 2.30 باحتمال أكبر من 5% ($P\text{-Value}=0.31 > 0.05$)، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن بواقي تقدير الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي.

• اختبار استقرار الهيكلي للنموذج

من خلال الملحق (7)، يتضح من خلال اختبارين CUSUM Test و CUSUM of Squares Test أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكلياً خلال فترة الدراسة نظراً لوقوع الرسم البياني لاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

6. تحليل النتائج:

استناداً إلى خطوط الإطار النظري الانتقائي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، تبحث هذه الدراسة في المحددات الاقتصادية الكلية والسياسية والمؤسسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، تونس خلال الفترة (1988-2018). باستخدام ARDL، يجد أن العوامل السياسية والمؤسسية حاسمة على المدى الطويل والقصير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. من ناحية الاقتصاد الكلي، وجد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، و متوسط نصيب الفرد من إجمالي هذه التدفقات، وتوافر الموارد الطبيعية، و الائتمان المحلي للقطاع الخاص، والانفتاح التجاري (تجارة البضائع بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي)، وانخفاض قيمة التضخم و توفر القوى العاملة، يؤثران بشكل إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل.

ومن ناحية أخرى، وجد أن عدم استقرار الاقتصاد الكلي يؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. بالإضافة إلى ذلك، وجد أن الاستقرار السياسي والفعالية الحكومية والجودة التنظيمية، والأداء الأفضل لسيادة القانون يؤثران بشكل إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد في المدى القصير وال المدى الطويل الأجل.

و يمكن استنتاج أن الجودة المؤسسية الاقتصادية والصوت والمساءلة هي عوامل أساسية في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، من المهم الإشارة إلى أن السيطرة على الإجراءات الحكومية في الجزائر يمكن أن تقلل من انتهاك حقوق المستثمرين الأجانب، وأن تحسين الحرية الاقتصادية الجزائرية يلعب دوراً حيوياً في الحد من التشريعات التي يمكن أن تعوق إنتاجية الأعمال والربحية، مما يزيد من حرية التعامل مع العالم الخارجي، وتخفيف العبء الضريبي وإزالة الآثار، وتشجيع الابتكار والمنافسة. وبالتالي، من الأولويات توفير مناخ استثماري جيد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

سجلت الجزائر خلال فترة التسعينات ضعف كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بدول المجاورة (تونس، والمغرب)، راجع ذلك بالأساس إلى ضعف الإطار المؤسسي السياسي والاقتصادي نتيجة أعمال العنف وعدم الاستقرار السياسي خلال تلك الفترة، وفي مطلع الألفين استطاعت الجزائر إعادة الاستقرار وانتعاش في الاقتصاد وسجلت مستويات جيدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين بيئة الأعمال.

7. خلاصة:

من خلال دراستنا، يمكن استنتاج بأن الجدوة المؤسسية الاقتصادية والسياسية هما عاملان أساسيان في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، تونس. ومن الأولويات التي يجب على الجزائر تحقيقها هي توفير مناخ استثماري جيد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل الخروج من دوامة التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنوع الاقتصادي في شتى المجالات. وعلى الرغم من وجود اعتقاد واسع النطاق بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يولد عوامل خارجية إيجابية للإنتاجية للبلد المضيف، فإن نتائجنا التجريبية تفشل في تأكيد ذلك، يمكن لهذه النتائج أن تؤدي إلى آثار وتوصيات مهمة لواضعي السياسات

في تونس. لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سيتعين على تونس إجراء إصلاحات جادة ذات أهداف واضحة والتزامات قوية. من أهمها تحسين جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال سلسلة من السياسات الهيكلية الأكثر طموحاً (التكامل الإقليمي مثل تنشيط اتحاد المغرب العربي)، وتحسين بيئة مناخها الاستثماري، والجودة المؤسسية الاقتصادية والسياسية.

تشير النسبة المتزايدة من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس مقارنة بالجزائر، بوضوح إلى استجابة المستثمرين للقدرة التنافسية. وإن حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يأتي بشكل أساسي من دول البحر الأبيض المتوسط، ويسلط الضوء أيضاً على أهمية العلاقات التجارية بين تونس وجيرانه المتوسطيين.

جاءت دول المغرب العربي وخاصة الجزائر في مراتب متأخرة ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية، مما يعكس صعوبة القيام بالاستثمار في هذه الدول التي تميزت بدرجة حرية منخفضة، وهو ما يفسر عزوف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول.

- عدم استقرار ووضوح للسياسة المالية من حيث التحفيز الضريبية.

- عدم استقرار وثبات قيمة العملة المحلية، وضعف القدرة الشرائية، وبالتالي ضعف السوق الاستهلاكية.

- بنية تحتية هشة، ويد عاملة فنية غير مؤهلة.

- منظومة تشريعية غير مشجعة لاستقطاب الاستثمار، مع عدم ثبات القوانين بما يضمن حقوق المستثمرين.

- انتشار ظاهرة الفساد ومنظومة إدارية بيروقراطية غير محفزة للاستثمار.

وعموماً، ما تمتلكه الجزائر من ثروات طبيعية وموقع جغرافي وحجم لسوقها، يؤهلها لأن تكون وجهة هامة للاستثمار الأجنبي، إذا تضافرت الجهود بنية صادقة وإرادة صلبة في اتباع سياسة اقتصادية تعلو فوق كل الاعتبارات المعرقة لتدفقه.

8. الهوامش والإحالات:

- مراجع باللغات الأجنبية:

- Abdullah A. Alfalih and Tarek B.Hadj, (2020). "Asymmetric effects of foreign direct investment on employment in an oil producing country: Do human capital, institutions and oil rents matter? ", *Resources Policy*, pp.1-11.
- Acemoglu, D. and S. Johnson. (2005). "Unbundling institutions." *Journal of Political Economy*, 113:5, pp. 949-995.
- Adams, S., & Opoku, E. E. O. (2015). **Foreign direct investment, regulations and growth in sub-Saharan Africa.** *Economic Analysis and Policy*, 47, pp. 48-56.
- ANIMA, "Guide Investir dans la region MEDA", note et etude N°22, Avril 2007.P.05.
- Bevan, A., S. Estrin, and K. Meyer. (2004). "Foreign investment location and institutional development in transition economies." *International Business Review*, 13:1, pp. 43-64.
- Carril-Caccia F, Milgram-Baleix J, Paniagua J (2019) **Foreign Direct Investment in oilabundant countries: The role of institutions.** *PLoS ONE* 14(4): e0215650, pp.1-23.
- Dunning, J.H. and Lundan, S.M. (2008b). **Institutions and the OLI Paradigm of the Multinational Enterprise**, *Asia Pacific Journal of Management*, 25:pp. 573-593.
- Henisz, W. J. and O. E. Williamson. (1999). "Comparative economic organization within and between countries." *Business and Politics*, 1:3, pp. 261-278.
- Huifen Cai, Agyenim Boateng, Yilmaz Guney.(2018). **Host Country Institutions and Firm-level RandD Influences: An Analysis of European Union FDI in China**, *Research in International Business and Finance*, RIBAF 944.
- Ivar Kolstad and Espen Villanger,(2004). **Determinants of Foreign Direct Investment In Services**, Chr, Michelsen Institute Development Studies and Human Rights, CMI Working Papers, pp.27.
- Joseph DJAOWE and Woulkam BOUBA,(2018). **Institutions et attractivité des investissements directs étrangers au Cameroun**, *International Journal of Innovation and Scientific Research*, Vol. 38 No. 2, pp. 257-271
- Li, Q. and A. Resnick. (2003). "Reversal of fortunes: Democratic institutions and foreign direct investment inflows to developing countries." *International Organization*, 57:01, pp. 175-211.
- North, Douglass C. (1990). **The new institutional economics and development**, Washington Univesity, St.Louis, pp.1.
- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). **Bounds testing approaches to the analysis of level relationships.** *Journal of applied econometrics*, Vol.16(3) pp.289-326.
- Samina Sabir , Anum Rafique and Kamran Abbas.(2019). **Institutions and FDI: evidence from developed and developing countries**, *Financial Innovation* 5:8, pp.1-20.
- The Global Competitiveness Report, 2016-2017, p.96 And Report, 2017-2018, p.44.

- مراجع باللغة العربية

- تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية من خلال الموقع (تاريخ الاطلاع: 2019/06/02)
<https://www.heritage.org/index/ranking>
- سردوك بلحول، عدوكة لخضر.(2018)، **العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2018/13، الجزائر، ص.ص 179-192.
- سي جيلالي هاشمي، مختاري فيصل.(2020)، **أثر الجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06 العدد 03، الجزائر، ص.ص 58-77.

- بن لكحل محمد أمين. (2017). *جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، المدية - الجزائر: مجلة الاقتصاد والتنمية-مخبر التنمية المحلية المستدامة، -جامعة يحي فارس، ص.ص 126-148.*
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية)، الكويت ، 2018، ص.ص. 60-62.
- المواقع الالكترونية:

- <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableView/tableView.aspx> -
- <https://www.heritage.org/index/rankin> -
- <https://www.heritage.org/index/explore.aspx?view=by-region-country-year> -
- World Economic Forum, (The Global Competitiveness Reports 2016-2017, pp.96-97 and 2017-2018, 2019
- <https://data.worldbank.org> -
- <https://www.theglobaleconomy.com/rankings>
- www.transparency.org
- <https://www.prsgroup.com/>

9. الملحق :

الملحق 1. إختبار جذر الوحدة (PP) بالنسبة للجزائر

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)

	At Level	LFDI	GDP	AVERAGE	INFLATION	DOM CRE	OPEN	ECO GRO	LABOR
With Constant	t-Statistic	-2.5209	-2.4383	-1.9978	-1.6305	-3.3800	-2.7198	-3.3473	-2.2006
	Prob.	0.1207	0.1403	0.2862	0.4551	0.0199	0.0825	0.0214	0.2102
		n0	n0	n0	n0	**	*	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.4684	-2.6582	-2.6307	-2.5366	-6.9762	-1.7111	-3.2694	-1.5409
	Prob.	0.0613	0.2595	0.2704	0.3097	0.0000	0.7212	0.0907	0.7921
		*	n0	n0	n0	***	n0	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.2389	-1.1763	-0.9630	-1.2225	-3.0364	0.5334	-1.6701	5.7953
	Prob.	0.7487	0.2132	0.2922	0.1981	0.0036	0.8254	0.0891	1.0000
		n0	n0	n0	n0	***	n0	*	n0
	At First Difference								
		d(LFDI)	d(GDP)	d(AVERAGE)	d(INFLATION)	d(DOM CRE)	d(OPEN)	d(ECO GR)	d(LABOR)
With Constant	t-Statistic	-11.4766	-8.3848	-8.1510	-4.5618	-3.8828	-5.2958	-8.2991	-6.7132
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0011	0.0061	0.0002	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-21.5959	-10.4606	-8.0499	-4.5084	-4.6081	-10.1491	-8.1122	-9.2671
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0063	0.0050	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-9.8929	-8.1632	-8.2220	-4.6463	-3.9033	-5.3140	-8.4530	-3.1554
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0003	0.0000	0.0000	0.0027
		***	***	***	***	***	***	***	***

RULE LAW	POL_STA	VOICE_ACC	GOV_EFF	REGULATORY_Q	CONTROL_CORR	BUS_FREE	FISCAL_FREE	TRA_FREE
-0.8945	-0.2235	-1.6957	-2.0422	-1.0238	-1.9131	-0.9247	-1.1819	-1.8897
0.7760	0.9249	0.4231	0.2683	0.7316	0.3221	0.7662	0.6689	0.3324
n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
-1.3024	-2.3453	-2.5080	-4.0786	-1.4088	-1.9213	-1.7655	-2.0418	-3.0178
0.8679	0.3986	0.3222	0.0165	0.8376	0.6187	0.6961	0.5557	0.1442
n0	n0	n0	**	n0	n0	n0	n0	n0
0.7032	-1.9276	-0.6938	-1.1963	0.2212	-0.1999	-0.7501	-1.2403	0.3100
0.8619	0.0527	0.4078	0.2066	0.7436	0.6058	0.3830	0.1925	0.7688
n0	*	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
d(RULE LAW)	d(POL_STA)	d(VOICE_ACC)	d(GOV_EFF)	d(REGULATORY_Q)	d(CONTROL_CORR)	d(BUS_FREE)	d(FISCAL_FREE)	d(TRA_FREE)
-4.9417	-6.1272	-4.4404	-8.8284	-4.5450	-4.2747	-6.2137	-6.3251	-7.2637
0.0004	0.0000	0.0015	0.0000	0.0012	0.0023	0.0000	0.0000	0.0000
***	***	***	***	***	***	***	***	***
-4.8964	-7.7617	-4.3501	-8.6628	-4.6846	-4.1969	-6.2028	-6.2278	-7.1148
0.0025	0.0000	0.0091	0.0000	0.0042	0.0130	0.0001	0.0001	0.0000
***	***	***	***	***	**	***	***	***
-4.5136	-4.6339	-4.5224	-9.2592	-4.5584	-4.3511	-6.2159	-6.2633	-7.0803
0.0001	0.0000	0.0001	0.0000	0.0001	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000
***	***	***	***	***	***	***	***	***

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (EViews.10)

الملحق (2). إختبار درجة التباطؤ للمعادلة (1)

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LFDI

Exogenous variables: C GDP AVERAGE INFLATION DOM_CRE OPEN ECO_GROWTH
LABOR RULE_LAW POL_STA GOV_EFF CONTROL_CORR BUS_FREE

Date: 01/20/21 Time: 17:08

Sample: 1988 2018

Included observations: 23

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-14.52036	NA*	0.745050*	2.393075	3.034876*	2.554486
1	-14.51423	0.004798	0.850376	2.479498	3.170668	2.653325
2	-12.91007	1.115938	0.854603	2.426962	3.167502	2.613206
3	-10.33288	1.568722	0.801144	2.289816*	3.079725	2.488475*

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (EViews.10)

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadeddin AlMosabbah, College of Business and Economics, Qassim University-KSA

الملحق (3) إختبار حدود ARDL Bounds Test للمعادلة (2) تونس

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	40.82426	10%	1.76	2.77
K	11	5%	1.98	3.04
		2.5%	2.18	3.28
		1%	2.41	3.61

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (EViews.10)

الملحق (4). Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test. لتونس

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.378191	Prob. F(2,3)	0.2405
Obs*R-squared	17.78343	Prob. Chi-Square(2)	0.0001

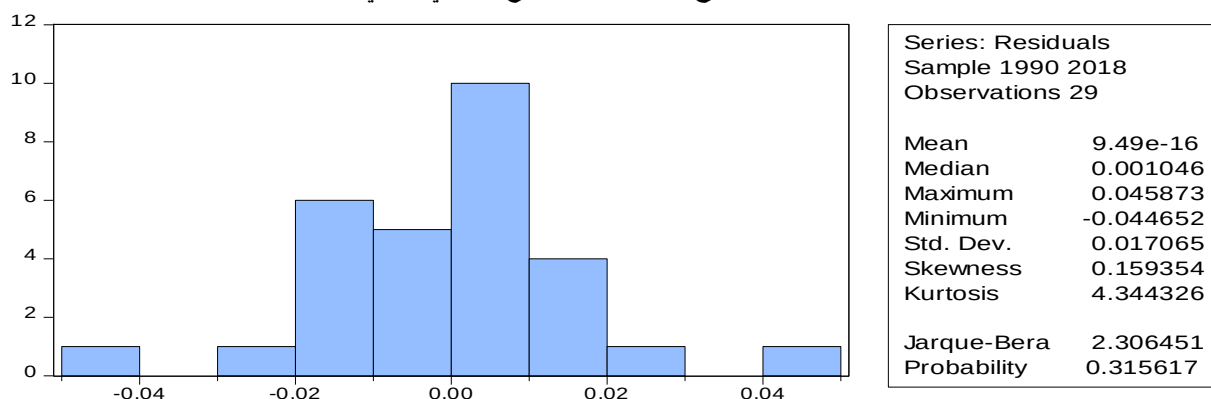
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (EViews.10)

الملحق (5). إختبار Test ARCH لتونس

Heteroskedasticity Test: ARCH

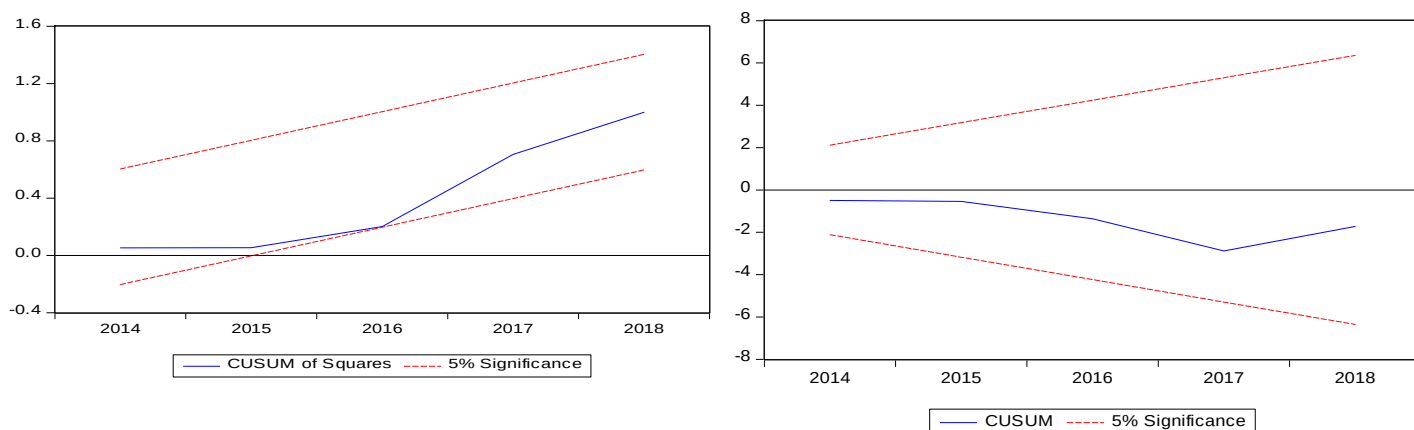
F-statistic	2.805182	Prob. F(3,22)	0.0635
Obs*R-squared	7.193827	Prob. Chi-Square(3)	0.0660

الملحق (6). نتائج اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي لتونس



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (EViews.10)

الملحق (7). اختبار ثبات أو استقرار نموذج لتونس



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (EViews.10)